http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1533) السنة السادسة - الاحد (14) حزيران 2009

وسط تشييع مهيب لجثمانه

استنكار رسمي وشعبي لجريمة اغتيال النائب حارث العبيدي

بغداد / المدى

شيع صباح امس السبت في بغداد جثمان رئيس كتلة التوافق في البرلمان الدكتور حارث العبيدي بحضور رسمي تقدمه نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ورئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب اياد السامرائي اضافة الى عدد من الوزراء واعضاء مجلس النواب وممثلين عن الاحزاب السياسية المختلفة.

وبدأت مراسيم التشييع انطلاقا من جامع الشواف حيث اغتيل العبيدي على يد ارهابي بعد انتهاء صلاة الجمعة ،لينقل الجثمان الى بناية مجلس النواب حيث صلي عليه صلاة الجنازة بإمامة النائب ابراهيم الطعمة وحضور المشيعين من كبار المسؤولين في الدولة واعضاء مجلس النواب.

وحمل نعش العبيدي ومرافقه الشخصي مجموعة من حرس الشرف الذين رافقوا جنازة العبيدي الى مثواه الاخير في مقبرة الشهداء بالاعظمية.

وقد توالت ردود الافعال والاستنكار بشأن حادث اغتيال رئيس كتلة التوافق البرلمانية ونائب رئيس لجنة حقوق الانسان حارث العبيدي، اثناء خروجه من جامع الشواف بعد اقامته صلاة الجمعة في حي اليرموك غربي بغداد. حيث قال رئيس الجمهورية جلال طالباني: إن قوى الغدر الأثيمة ارتكبت جريمة نكراء باغتيال حارث العبيدي. وأضاف في بيان النعي الذي تلقت (المدى) نسخة منه أن ما يزيد في هذه الجريمة فداحة أنها ارتُكبت في يوم الجمعة المبارك عند باب المسجد الذي أمّ الشيخ العبيدي الصلاة فيه ما يبرهن على ازدراء المجرمين للحرمات الدينية.ودعا رئيس الجمهورية الأجهزة المختصة إلى التحرك السريع لإلقاء القبض على مرتكبي الجريمة مناشداً الجميع رصّ الصفوف وتعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة قوى الهدم والتخريب الساعية إلى إثارة الفتن وزعزعة الاستقرار في البلاد.وأهاب طالباني بالجميع إلى رص الصفوف وتعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة قوى الهدم والتخريب الساعية إلى إثارة الفتن وزعزعة الاستقرار في البلاد.

وفي استنكاره لجريمة الاغتيال، أكد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي أهمية التلاحم الوطني بين مكوّنات الشعب العراقي والقوى السياسية كافة من أجل إلحاق الهزيمة النهائية بالعصابات الإرهابية.

وجاء في بيان الاستنكار الذي أصدره رئيس ديوان الرئاسة نصير العاني أن الأجهزة الأمنية مطالَبة بالبحث عن الجهات المتورطة باغتيال المغفور له ، وإلقاء القبض على المخططين وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم العادل.

كما جه رئيس الوزراء نوري كامل المالكي بتشكيل لجنة تحقيقية للكشف عن خيوط العصابة الارهابية التي نفذت جريمة اغتيال العبيدي وتقديمهم للعدالة.وذكر بيان صادر عن مكتبه الاعلامي: ان هذه الجريمة الجبانة المستنكرة هي محاولة خائبة لزرع الفتنة الطائفية واثبات وجود للمنظمات الارهابية التي تلقت ضربات قاصمة على يد ابناء قواتنا المسلحة، وان هذه الجريمة البشعة لن تثني شعبنا وقواه الوطنية من مواصلة الطريق مهما بلغت التضحيات، واننا مصممون على التصدي للمجرمين والارهابيين الذين يستهدفون وحدة الشعب العراقي وامنه واستقراره.ونجدد التعازي لذوي الفقيد العزيز سائلين المولى عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم ذويه الصبر والسلوان.كما نعزي الاخوة في جبهة التوافق واعضاء مجلس النواب وجميع ابناء الشعب العراقي بهذا المصاب الجلل.

كما بعث رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ببرقية تعزية للحزب الإسلامي العراقي بمناسبة إستشهاد النائب حارث العبيدي رئيس كتلة التوافق في البرلمان العراقي جاء فيها ،تلقينا ببالغ الأسف والأسى نبأ الاعتداء الآثم على حياة العبيدي ، من قبل عصابة اجرامية. اننا في الوقت الذي نستنكر وندين هذه الجريمة البشعة بحق الشهيد، والذي عُرف بمواقفه المشهودة ودوره الفعال في مجلس النواب، نقدم لكم ولأسرة الفقيد ولأعضاء الحزب الاسلامي وكتلة التوافق ومجلس النواب أحر التعازي، ونرجو من الباري سبحانه وتعالى أن يتغمد الفقيد برحمته الواسعة ويسكنه فسيح جناته، ويلهم الجميع الصبر والسلوان.

من جانبه وصف الحزبُ الإسلامي اغتيال العبيدي بالمحاولة الخائبة لإسكات صوت الحق والعدل والحرية، ودعا الحزب في بيان خاص الحكومة إلى فتح تحقيق عاجل بخصوصه وكشف ملابساته وإلى بذل المزيد من الحزم في القضاء على العناصر الإجرامية التي ما تزال تصول وتجول دون رادع .

وتوقع الأمين العام للحزب الإسلامي أسامة التكريتي في كل لحظة سقوط شهيد بسبب العداوة المستفحلة من قبل الجهات الحاقدة على الاستقرار في البلد وسيادة الأمن فيه، التي تزيد الأمور اضطرابا وتوترا. معتبرا أن العبيدي كان رمزا وطنيا إسلاميا، وكان صوته في البرلمان عاليا، صوت العراق المخلص من أجل حقوق الإنسان ومعاناة المواطن.مؤكدا أن هذا العمل لا يقوم به إلا من يريد النيل من الشعب العراقي والاستقرار. من جهته أشار هاشم الطائي النائب عن جبهة التوافق العراقية والذي أمّ صلاة الجمعة في الجامع المذكور إلى أن صبيا في الثالثة عشرة من عمره توجه نحو العبيدي في باحة الجامع وأطلق النار عليه من مسدس كان يحمله واراده قتيلا.

وقال الطائي إن القوات الأمنية الموجودة في المنطقة والقوة المكلفة بحماية الجامع لا تقوم بتفتيش الأطفال، مضيفا أن هناك شكوكا تدور حول امرأة تمارس التسول كانت بالقرب من الجامع قد يكون لها دور في عملية الاغتيال.ووجه الطائي أصابع الاتهام إلى من وصفهم بالمستفيدين من عملية الاغتيال وبخاصة بعد قيام العبيدي بخطوات للكشف عن الانتهاكات في السجون والمعتقلات.وكشف الطائي عن تلقي العبيدي رسائل تهديد عبر الهاتف النقال من مصادر مجهولة.وأخذ العبيدي على عاتقه بحكم عمله كنائب لرئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية متابعة قضايا حقوق الإنسان في السجون والمعتقلات وكان قد انتقد في جلسة البرلمان يوم الخميس الماضي استمرار الانتهاكات لحقوق المعتقلين مطالبا باستجواب المسؤولين في الوزارات المعنية.

واستنكر عدد من الشخصيات السياسية عملية اغتيال العبيدي حيث اتهم الناطق باسم جبهة التوافق سليم عبدالله الجبوري تنظيم القاعدة باغتيال النائب حارث العبيدي.وأوضح الجبوري إن الجبهة تعتقد أن لمجرمي القاعدة صلة بالعملية، مضيفا أن أن مقتل العبيدي يمثل دليلا على عدم استتباب الأمن في العراق. وأعرب الجبوري عن أمله في أن لا تؤدي جريمة الاغتيال إلى عودة الاقتتال الطائفي، مشيرا، في الوقت ذاته، إلى أن ٨٠ من أعضاء جبهة التوافق قتلوا في أقل من عامين. في حين توقع النائب عبد الكريم السامرائي تصاعد وتيرة الاعتداءات الارهابية واستهداف الشخصيات السياسية بهدف زعزعة الوضع الأمني مع اقتراب انسحاب القوات الأمريكية من المدن نهاية الشهر الجاري.وشدد السامرائي على ضرور أن تتحمل الحكومة المسؤولية في استكمال جاهزية القوات العراقية وتوقع السامرائي أن يشهد العراق مزيدا من العلميات التي تستهدف الشخصيات السياسية البارزة وخصوصا رؤساء الكتل في البرلمان، مشيرا إلى أن الجهات الإرهابية تسعى من خلال تلك العمليات لزعزعة الأمن مؤكدا تشكيل لجنة مركزية عليا من المتخصصين بمشاركة ضباط من قيادة عمليات بغداد وقائد الفرقة السادسة وبعض أمراء الألوية للتحقيق في قضية الاغتيال.

واعتبر عضو لجنة حقوق الانسان في البرلمان عمر علي حسين، الذي ينتمي الى كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني ، اغتيال العبيدي بأنه خسارة كبيرة للعراق.

وقال حسين ان العملية تستهدف اعادة اجواء العنف واسكات صوت مدافع كبيرعن العراق وعن حرية المواطن وحقوقه، معتبرا ان ما جرى عملية ارهابية لاستهداف ناشط بارز في الدفاع عن حقوق المعتقلين والسجناء والأرامل والعاجزين.

واصفا مقتل العبيدي بانه خسارة كبيرة للجنة حقوق الانسان البرلمانية وللمدافعين عن حقوق الانسان وللعراقيين عموما، مستبعدا ان تكون وراء عملية اغتياله دوافع طائفية، موضحاً ان الاستهداف كان عملية ارهابية مثلها مثل العمليات الارهابية الاخرى التي تستهدف تعطيل حياة العراقيين في كل مكان والاضرار بالعملية السياسية وتوتير اجواء الأمن.

مشيرا الى ان العبيدي كان مثالا للشجاعة والانسانية والحرص على العراق، وقال نقدم في الاتحاد الاسلامي الكردستاني وفي لجنة حقوق الانسان تعازينا الى عائلة الشهيد والى كتلة التوافق والبرلمان باستشهاد هذا الصديق العزيز والبرلماني الذي اثبت حبه للعراق وحرصه على نجاح التجربة الديمقراطية.

الى ذلك دعت لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب الحكومة الى الكشف عن الجناة المتورطين باغتيال النائب العبيدي بأسرع وقت ممكن من خلال اللجنة التحقيقية المشكلة.

وقال النائب عامر ثامر الناطق باسم اللجنة في بيان صحفي ان اللجنة باسم اعضائها ورئيسها محمد الحيدري تتقدم بالتعازي للشعب العراقي والعالمين العربي والاسلامي باستشهاد نائب رئيس اللجنة الذي اغتالته الأيدي الارهابية الآثمة التي لا تريد للعراق الامن والاستقرار والتقدم.

واضاف ان العراق فقد رجلا نبيه الذكر جليل القدر عالي الخلق باذلا جل وقته للدفاع عن حقوق الاخرين ورفع معاناتهم وصاحب حس وطني عال بعيدا عن الطائفية والحزبية لاننا لم نلمس منه طيلة عمله باللجنة الا المحبة والتعاون.وذكر اننا في الوقت الذي نستنكر ونشجب فيه هذا الحادث ، نضم صوتنا الى الاصوات الداعية لتشكيل لجنة تحقيقية للكشف عن الجناة باسرع وقت ممكن.

وكان العبيدي قد طالب عشية اغتياله، مع نواب آخرين، بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة بشان حالات تعذيب واغتصاب ووفاة تعرض لها سجناء عراقيون.

وأعلن مصدر في الشرطة أن شخصاً مجهول الهوية يبلغ من العمر ١٥ عاماً قام بإطلاق النارعلى العبيدي، ومن ثم ألقى قنبلة يدوية بإتجاهه ما أدى إلى إستشهاده على الفور. وعقب ذلك تدخل حراس الجامع وأطلقوا النار على الإرهابي واردوه قتيلاً. فيما اعلن مصدر أمني أن الهجوم على العبيدي أدى إلى استشهاد أربعة أشخاص آخرين وإصابة ١٢ شخصا بجروح.

بعد تجفيفها من النظام السابق

الاهوار عطشى لمياه تعيد لها الحياة

الاهوار بانتظار الامل

بغداد/المدى

عانى سكان الاهوار من قيام النظام السابق بارتكاب ابشع جريمة عرفها التاريخ بحق الطبيعة عندما اقدم على تجفيف الاهوار،ليقتل الانسان والحيوان ليفقد العراق ثرواته الزراعية والحيوانية والسياحية لتتحول تلك المسطحات المائية الخلابة الى ارض جرداء خالية من الحياة،وبعد التغيير استبشر ساكنوها بعودة الحياة اليها لكن الكارثة مازالت مستمرة لعدة مبررات، وبين وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد في حوار مع (المدى) بان هناك اكثرمن ٤٠ رافدا فضلا عن الاهوار تعتمد بتغذيتها على المياه التي تاتي من ايران مؤكدا بان توجهات الوزارة كانت تصب في مسالة انعاش الاهوار وقطعت في هذا الجانب شوطا كبيرا موضحا ان العديد من الاهوار قد اعيدت لها الحياة وان كانت بنسب مائية اقل من السابق وعزا ذلك لقيام الجانب الايراني بتغيير مجاري الانهارالمغذية لتلك الروافد والمسطحات المائية الى داخل ايران،بالاضافة الى ارتفاع نسبة الملوحة نتيجة للترسبات الطينية لاهمال النظام السابق لدور المبازل في ازالة تلك الملوحة،واضاف الوزير ان شحة الامطار في السنوات الاخيرة ساهمت ايضا في انخفاض مناسيب المياه الموجودة في الاهوار. غيران الكثير من المختصين يرون أن الكوارث البيئية التي تتعرض لها أهوار جنوب العراق ما هي إلا بداية النهاية بالنسبة لسكان الأهوار. مبينين أن شحة المياه غير المسبوقة تؤذن بكارثة حقيقية.

الباحث والأكاديمي حسن جعفر من مديرية الموارد المائية اوضح ان سكان الأهوار هم أكثر الناس مظلومية سواء في عهد النظام السابق أم في العهد الجديد لحكوماتنا الحالية. مشيراً إلى أن النظام السابق جعل سكان الأهوار يعانون الأمرين لأنهم كانوا الملاذ الأول والرئيس للهاربين من خدمة صدام، إذ لم يكن بمقدور سكان الأهوار الأصلاء التخلي عن تقاليدهم وأعرافهم بإيواء الضيوف أو من يدخل في حمايتهم.

وأضاف أما السبب الثاني فهو دعمهم لانتفاضة ١٩٩١ التي دارت أحداثها في جنوب العراق للإطاحة بنظام صدام. في حين قال شيخ عشيرة البو علي محمد البو علي (وهو من سكنة الأهوار) إن الكثير من المسؤولين في حكومتنا الحالية لاسيما في الأحزاب الإسلامية المتنفذة تعود جذورهم لمناطق الأهوار، والغريب في الموضوع أنهم تنكروا لها ولأهلها الذين احتضنوهم. مستدركاً ولم يكتف سكان الأهوار بهذا العطاء بل انتخبوهم في الانتخابات التي مرت ظنا بأنهم سيوفرون للأهوار ولساكنيها شيئاً مما يحلمون به.

فيما قال احد سكنة الأهوار أن هؤلاء المسؤولين لا يتذكرون الأهوار ولا من فيها إلا في موسم الانتخابات. مبيناً أن المسؤولين يأتون ليقيموا الولائم ويخطبوا الخطب ويلقوا بالمفردات الرنانة قبيل موعد الانتخابات، ليتواروا عن أنظارنا بعد ذلك.

من جانب آخر أفاد الباحث البيئي مؤيد الصفار أن المشكلة الكبيرة التي يعاني منها سكان الأهوار هي الطامة الجديدة التي ألمت بمنطقتهم والمتمثلة بشحة المياه. منوهاً إلى أن المياه شحت بشكل غير مسبوق مؤذنة بانتهاء هذه البيئة وموتها.وتابع أن المناسيب لم تعد تكفي لإبقاء الكائنات المجهرية على قيد الحياة ولم تعد المناطق التي كانت تزرع بأنواع الفواكه والخضروات قابلة للإنتاج الزراعي. مطالبا المنظمات العالمية بالتدخل لإيجاد حلول جذرية لهذه الكارثة الكبيرة.

وشدد الصفار على أن هذه الأهوار هي مساحات مائية شاسعة وليست مستنقعات كما يتوهم خبراء المنظمات الدولية بمن فيهم الأمم المتحدة»،على حد قوله.

يذكر أن أهمية الأهوار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياحية لا تقل شأناً عن أي محمية أوربية أو عربية، ولكن ما حل بها من كوارث بيئية ومن جراء الحروب المتلاحقة، هو ما حال دون استثمارها بالشكل الصحيح.

وكانت الحكومات المحلية في البصرة وميسان والناصرية قد ناشدت في وقت سابق رئيس الوزراء نوري المالكي، ووزير الموارد المائية ووزير الدولة لشؤون الأهوار، بوضع أهوار الجنوب ضمن المناطق المنكوبة على مستوى العراق.

النائب قاسم عطية لـ(المدى): الخروقات الأمنية محاولة من الإرهابيين لإثبات الوجود

البصرة/ عدي الهاجري

يواصل عمله في مجلس النواب ويدير مقعده كنائب للجنة الأمن والدفاع يتنقل كثيرا ما بين البصرة وبغداد انه النائب قاسم عطية رسن الذي أكد ان العراق مقبل على توقيع اتفاقات لشراء أسلحة متطورة لأجهزته الأمنية وان الاتفاقية الأمنية مع بريطانيا ستبحث قريبا.

×شهد العراق استقراراً بالوضع الأمني في الفترة السابقة لكن سرعان من حدثت خروقات أمنية واضحة فما السبب في ذلك؟

-طبيعي في كل دول العالم،عندما تحدث ثورات او تغييرات سياسية جذرية يكون هناك خلل امني،وقطعا الذي حدث في العراق خلل امني كبير جدا باعتبار وجود القاعدة وأزلام النظام السابق ومخابرات دول العالم المختلفة فالذي حدث كان مروعاً،وبعد تشكيل قيادة فرض القانون وعمليات بغداد تحسن الوضع كثيرا وتم إلقاء القبض على الكثير من عناصر القاعدة وقتل آخرين منهم فضلا عن اعتقال الكثير من أزلام النظام السابق إلى جانب بناء علاقات متميزة مع دول الجوار العربية والإسلامية على أساس المشاركة في عملية ترتيب الوضع الأمني الداخلي والخارجي،ولكن لا يخفى على احد وجود خلايا نائمة تنشط بين فترة واخرى،وما حدث موخراً عبارة عن عمليات اثبات وجود ليس الا،وان عملية اعادة الوضع الامني الى ما كان عليه في ٢٠٠٦ او ٢٠٠٧ مستحيلة،ولكن لن نستطيع القول ان الوضع الامني تحقق ١٠٠٪ فالعملية تحتاج الى بعض الصبر للقضاء على كل من يريد تعكير صفو الاستقرار في العراق سواء من القاعدة او النظام السابق او بعض الدول التي مازالت تغذي الارهاب في داخل العراق لمنع استقراره واخذ موقعه الحقيقي.

×الاستقرار الامني تم بدعم القوات المتعددة الجنسيات للقوات الأمنية والعسكرية العراقية التي فرضت نفسها بقوة لكن مازالت تعاني من اختراقات مختلفة اليس كذلك؟

-في كل الأجهزة الأمنية بمختلف دول العالم لا يمكن الحصول على شيء جاهز ١٠٠٪ ،نرى بين فترة واخرى ظهور معلومات استخبارية تفيد بأن رئيس الدولة الفلانية يعمل في مخابرات دولة أخرى وهذا خرق امني على مستوى عالمي والحمد لله هذه الأشياء غير موجودة لدينا،ففي بداية تأسيس هذه الأجهزة الأمنية والعسكرية تشكلت على اسس غير صحيحة واخترقت من عناصر المخابرات ومن الميليشيات والأحزاب ولكن مع تقدم الوقت ستنحل هذه الخلايا المخترقة وتضمحل، وستزول هذه الشوائب الموجودة في الاجهزة الامنية قريباً.

×هل صحيح بأن القوات الامنية العراقية تعاني من قلة الأسلحة والتدريب الحقيقي والمكثف ؟

-نعم هذا الكلام صحيح،ففي التدريب المتطور والمكثف سنحصل على أجهزة أمنية أفضل،والتدريب السابق ليس بمستوى الطموح ليليق بكيان دولة في مواجهة هجمة شرسة من قبل الارهاب والمخابرات الأجنبية،لذا يتحتم ان يكون لدينا جهاز امني متطور ومتسلح بأحدث وأفضل الأسلحة وضرورة امتلاكه لجهاز استخباراتي ومخابراتي قويين وجديّين وفعالين للوصول للجريمة قبل وقوعها واعتقال الجناة، ففي البداية التدريب لم يكن مخططاً وغير جيد والاختيار ايضا غير مناسب وفق مواصفات غير صحيحة، لكن الان وبعد عام ٢٠٠٨ بدأت عمليات التدريب بصورة جيدة بعد ان استقر الامن نسبيا،وابتدات الدورات في داخل العراق وخارجه لتدريب وتطوير الاجهزة الامنية والعسكرية وبدأت وزارتا الدفاع والداخلية بدعم مباشر من قبل الحكومة تعقد صفقات اسلحة متطورة وهذا سيساعد في استقرار الوضع الامني.

×ماهو رأي لجنتكم بموضوع الاتفاقية الامنية العراقية مع المملكة المتحدة ؟

-لجنة الامن والدفاع ناقشت بشكل مفصل الاتفاقية الامنية مع الجانب الامريكي وكنا متحمسين لعقدها لأنها تحفظ كرامة شعب وحكومة العراق وكذلك نحن متحمسون لعقد الاتفاقية الامنية مع المملكة المتحدة التي ودخلت قواتها العراق عبر قرار أممي عالمي للمساهمة في إسقاط النظام الديكتاتوري السابق وهي بادرة خير لان يكون للعراق وحده صلاحية إصدار قرار بإخراج القوات البريطانية والقوات المرافقة لها والتي بدأت انسحابها التدريجي والذي من المؤمل ان ينتهي بنهاية شهر تموز المقبل،وليس هناك أي معوق من عقد الاتفاقية فالقوات البريطانية ستنهي انسحابها قريباً وسيبقى فريق صغير لتدريب القوات البحرية العراقية في شط العرب وداخل مياهنا الإقليمية في الخليج العربي، ولهذا اؤكد ان الاتفاقية الامنية مع بريطانيا سائرة للاستفتاء كالاتفاقية الامنية مع امريكا ليصل العراق الى استقلاله التام.

×العراق يمر بأزمة حقيقية مع الكويت فماهي الاسباب وكيف يمكن تجاوزها؟

-في الحقيقة تفاجأنا بموقف الكويت الرسمي المعارض لخروج العراق من البند السابع حين رفعوا مذكرات للرئيس الامريكي وامين عام الامم المتحدة بذلك، وكنا قد سبق ان افهمنا الاخوة في الكويت بأن القرارات التي اتخذت في زمن صدام قرارات خاطئة وصرحنا بشكل اخوي لأكثر من مرة بذلك ونحن اخوة لا فرق بيننا وما فعله صدام باجتياح الكويت كان محل استنكار الشعب العراقي بكل صفوفه ومكوناته ولن نرضى عما حدث للشقيقة الكويت واهلها ونستنكره جملة وتفصيلاً، وعلى الرغم من ان الكويت كانت ضالعة في قتل الكثير من ابناء الشعب العراقي عبر تسليم مخابرات الكويت لرجال المعارضة المتواجدين في اراضيها لمخابرات الطاغية صدام وساعدوه على قمع الشعب العراقي ابان حكمه،ولكن لما وصلهم ظلم وجبروت صدام أصبحوا من المظلومين،وعلى الرغم من ذلك نحن نتعاطف معهم،لكن نقول لهم لا يمكن ان نعطي شبرا واحدا من أراضينا،وندعوهم للجلوس على طاولة المفاوضات والحوار الهادئ بعيدا عن الأضواء العالمية .

×هل ترى ان تجربة البرلمانية العراقية بدأت تنضج ؟

– التجربة مهما تقدمت مازالت في بدايتها ولم تنضج بصورة نهائية وكلما تقدم الوقت يتحسن الأداء بنسب متفاوتة وتصبح لدينا أفق جديدة،ولكن مازالت التجربة تحتاج الى تطوير،وفي الحقيقة ان مجلس النواب بدأ يأخذ حجمه ودوره الحقيقي والطبيعي وبدأ يتطور في عمله،لكن الآونة الأخيرة بدأت تطغى على أعماله القضايا السياسية لاننا مقبلون على انتخابات قادمة وبدأت تطفو على السطح الدعايات الانتخابية والتسارع للانتخابات واعتقد ليس من مصلحة العراق حدوث فجوات بين السياسيين التي قد تؤدي الى تقاطعات بين الكتل السياسية في مجلس النواب وخارجه.

×يقال ان الحكومة المحلية الجديدة في البصرة متقاطعة مع الاعلام اوبعيدة عنه فهل هذا صحيح؟

-اعتقد ان كل مسؤول او إداري في الحكومات المحلية او المركزية لا يكون حاضرا لدى الناس إلا من خلال الاعلام، فمن خلاله يستطيع ان يوضح ماذا عمل وماذا نفذ وأنجز،فإذا لم يكن الاعلام متواجداً ومتابعاً لكل عمل تقوم به الحكومة المحلية فلن يكون هناك عمل،لان الناس لا ترى الأعمال بالأحلام بل بالإعلام، والسبب في هذا الموضوع عائد لكون الاخوة ليس لديهم خبرة في مجال الاعلام ومع مرور الوقت سوف يتطور عملهم بهذا المجال ويتواصلون مع الاعلام أولا بأول واعتقد ان الإعلام في البصرة اعلام صادق ومهني وحيادي وهذا يحسب للبصرة وأهلها،وأتمنى من الحكومة المحلية الاستفادة منه.

عطية متحدثا لعدي الهاجري